

خلال مؤتمر صحفي بمناسبة الذكرى الـ 60 لتأسيس جمهورية الصين الشعبية

السفير الصيني: ندعم أي حل توافقي بين الكويت والعراق لحل المسائل العالقة



السفير الصيني هوانغ جيمين

- ◀ اقتراح الكويت بتحويل التعويضات العراقية إلى استثمارات خطوة جيدة بين البلدين
- ◀ الكويت أول دولة خليجية قدمت قروضا ميسرة لبلادنا بقيمة 820 مليون دولار
- ◀ اجتماع اللجنة المشتركة في نوفمبر المقبل و10 شركات صينية تعمل في الكويت
- ◀ الشركة الصينية للنفط تبدأ توريد وتشغيل أبراج الحفر في الحقول النفطية بالكويت قريبا

من المبكر الحديث عن موافقة الصين على قرار للمجتمع الدولي بفرض عقوبات دولية جديدة ضد طهران

أكد السفير الصيني هوانغ جيمين على علاقات الصداقة والتعاون بين بلاده والكويت والتي شهدت تطورا مستمرا في المجالات كافة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قبل 38 عاما. وأضاف جيمين في لقاء صحفي أقيم صباح أمس بمقر السفارة بمناسبة احتفال بلاده بالعيد الوطني الذي يصادف مرور 60 عاما على تأسيس جمهورية الصين الشعبية أن الكويت والصين ظلتا يتبادلان الدعم فيما يتعلق بالمصالح الحيوية المشتركة في الشؤون الإقليمية والدولية، مؤكدا جهود الصين وتأييدها بقوة لجهود الكويت في الحفاظ على استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها. وذكر السفير الصيني أن بلاده باعتبارها عضوا دائم العضوية في مجلس الأمن الدولي تشجع المحادثات الثنائية بين الكويت والعراق لحل المسائل العالقة بينهما، مشيرا إلى دعم الصين لأي حل توافقي ومقبول لدى الطرفين تحت مظلة الأمم المتحدة.

ووصف مطالبته الكويت بالتعويضات بأنها شرعية وتفهم هذه المطالب لأن حجم الدمار الذي خلفه الاحتلال العراقي للكويت بشريا وماديا كان هائلا، مشيرا إلى أن اقتراح الكويت بأن تتحول التعويضات العراقية المستحقة للكويت إلى استثمارات خطوة جديدة توضح أن المباحثات الثنائية بين البلدين آتت ثمارها في التوصل إلى حل مرض للجانبين.

كما لفت إلى الزيارة التي قام بها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد إلى بكين في مايو الماضي في أول زيارة لسموه بعد تقلده مقاليد الحكم بدعوة من الرئيس الصيني هو جيتاو حيث تبادل الزعميان وجهات النظر بشأن العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك بصورة معمقة، مبينا أنه تم التوقيع على 6 اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم في مجالات الطاقة والتعليم والمواصلات والرياضة والمال مؤكدا أن حجم التبادل التجاري بلغ العام الماضي 78,6 مليار دولار، مشيرا إلى أن الكويت صدرت 5,9 ملايين طن من النفط الخام إلى الصين العام الماضي ما جعلها تحتل المرتبة السابعة بين الدول المصدرة للنفط إلى الصين.

وأضاف أنه يجري حاليا التشاور المكثف بين شركات النفط المعنية حول إنشاء مشروع كبير لتكرير النفط جنوب الصين، حيث توصل الطرفان إلى نتائج إيجابية. وأشاد بتقديم الكويت لقروض ميسرة إلى الصين منذ العام 1982 كأول دولة خليجية تقوم بهذه المبادرة، حيث قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 820 مليون دولار من القروض لاستخدامها في أكثر من 30 مشروعا في مجالات البنية التحتية والبتروكيماوية والطاقة ومواد البناء والتعدين والزراعة والري وحماية البيئة الأمر الذي ساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الوسطى والغربية بالصين.

ولفت إلى وجود 10 شركات صينية في الكويت تعمل في مجالات البنية التحتية والاتصالات وخدمات هندسة البترول وغيرها، مبينا أنه ستبدأ الشركة النفطية الصينية توريد وتشغيل عدد من أبراج الحفر في الحقول النفطية في الكويت، مضيفا أنه من المقرر أن تنعقد الدورة الخامسة لاجتماع اللجنة المشتركة في نوفمبر المقبل، مشيرا إلى زيارة مرتقبة لوفد ثقافي صيني للكويت في ديسمبر المقبل ما سيدفع بالعلاقات الثنائية إلى مزيد من التطور على أساس الاحترام المتبادل.

كما اشار إلى التبادل التجاري بين بلاده ودول مجلس التعاون الخليجي والذي بلغ 80 مليار دولار العام الماضي، مؤكدا اهتمام الصين بمواصلة تعزيز علاقات التعاون والحوار مع دول مجلس التعاون الخليجي والكويت دولة ذات أهمية كبرى في المنطقة وساعدت الصين في تعزيز علاقاتها مع دول المجلس، مذكرا ايضا بجهود الصين في تعزيز علاقاتها مع الدول العربية والافريقية عبر منديات التعاون.

وأكد السفير الصيني على جهود بلاده ومتابعته عن كثب لموضوع الملف النووي الإيراني وأن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية قادرة على حل هذه المسألة بالتعاون مع طهران املا أن تشهد المفاوضات المرتقبة لمجموعة 5+1 مطلع أكتوبر المقبل تطورا في تحريك الملف، مستعبدا الحديث الآن عن موافقة أو تشجيع الصين لاقتراح المجتمع الدولي اقرار عقوبات دولية ضد إيران.

دعوة للزيارة

معرض عالم العقار

"أفضل استثمار"

من 27 - 30 سبتمبر 2009

فندق المارينا - قاعة "الشيخة سلوى الصباح"

من الساعة 9:30 صباحاً - 1:00 ظهراً
ومن الساعة 4:30 عصراً - 9:30 مساءً

الراعي الرسمي



الرعاة



تنظيم وإدارة

المسلمون في الصين

حول اوضاع المسلمين في الصين والانتقادات الموجهة للحكومة الصينية على خلفية حقوق هذه الاقلية قال: ينص دستور الصين على ان كل القوميات بما فيها قومية الايغور متساوية وتتمتع بنفس الحقوق والمصالح وفقا للقانون، وضعت حكومة الصين سلسلة من السياسات الدينية والقومية على اساس خصوصياتها القومية والدينية من اجل تحقيق المساواة والوحدة والتنمية المشتركة لكل القوميات، لا تتمتع الاقليات بما فيها المسلمون في الصين فقط بجميع الحقوق المنصوص عليها في الدستور والقوانين مثل ابناء قومية هان، وانما لها الامتيازات بما فيها حق الحكم الذاتي، وفي المجال الديني تحمي الحقوق والمصالح المشروعة للمؤمنين بالاديان وتوضع الطقوس الدينية والعادات لهم موضع الاحترام الكامل.

واضاف ان احداث 5 يوليو التي وقعت في مدينة اورومتشي الصينية ليست مسألة عرقية ولا دينية، بل هي اعمال عنف اجرامية خطيرة قامت بتدبيرها وتنظيمها



مسلمون صينيون يؤدون الصلاة في أحد المساجد